دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	المشاط، عبدالمنعم
المجلد/العدد:	ع 70
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1992
الشهر:	يونيو / ذو الحجة
الصفحات:	17 - 39
رقم MD:	80412
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الشرعية الدولية، العالم العربي، الأمن القومي، التخطيط الاستراتيجي، العلاقات الخارجية ، السياسة الخارجية، مجلس الأمن ، الصراع العربي- الإسرائيلي، دول الخليج العربية، السياسة العسكرية، الخليج العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80412

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة

د. عبد المنعم المشاط

أستاذ العلوم السياسية المساعد في جامعتي القاهرة والإمارات العربية المتحدة

مقـــــدمـة

لا يستطيع أحد أن يغض الطرف عن التطورات الحادة والسريعة التي يمر بها النظام الدولي اليوم، ولا يمكـن لأحـد بالتـالي أن يقـــلل من تأثير تلك التطورات على الوطن العربي باعتباره نظـاماً فرعياً (Sub-system) يتأثر بالنظام الدولي ويؤثر فيه . ويعد موضوع الأمن القومي من أهم الموضوعات تأثراً بما يدور على المستويين الدولي والإقليمي ، بل وبما يدور على المستوى الوطني أيضاً ، نظراً إلى ما يتسم به من شمولية وعمومية وحساسية بالنسبة إلى بقاء الدول والأقاليم .

وإذا كانـت سمات النظام الدولي والنظـم الفرعية تنعكس على مفهـوم ومضمون الأمن القـومي ، يصـير من الضروري فحص تلك السمات . فمن المعلوم فى أدبيات العلاقـات الدولية أن النظام الدولي ، منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا ، مر بالمراحل الآتية :

ـ الأولى : مرحلة تعدد الأقطاب (Multi-Polar) التي استمرت حتى الحرب العالمية الثانية .

ـ الثانية : مرحلة ثنائية القطبية (Bi-Polar) التي استمرت حتى العام ١٩٩٠ .

ـ الثالثة : مرحلة الأحادية (Uni-Polar) وهي المرحلة الراهنة التي صـارت فيها الولايات المتحدة المنظم الدولي الرئيسي (Regulator) [١].

ففى النظام التعددي ، والذي قد يوصف بأنه نظام توازن القوى (Balance of Porer) كان هناك إهتمام بالأمن الاقليمي من زاوية توزيع مناطق النفوذ بين الأطراف الرئيسية فى النظام الدولي ، بينما

(١) ويقصد بالمنظم الدولي ذلك الطرف الرئيسي الذي يتولى الحفاظ على النظام الدولي إذا ما طرأت عليه أية تغيرات قد تضر بالتوازن السـائد فيه . وقـد اختلف عدد المنظمين ؛ أي الدول المسيطرة على النظام الدولي ، ففي القرن التاسع عشر لم يقـل الـعدد عن أربعـة ، ثم صـار اثنين بعـد الحرب العـالمية الثانية ، إلى أن انحصر حاليا في الـولايات المتحدة ، انظر William Coplin, **Introduction to International Politics,** New Gersey, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1980 , pp. 27-37

نما مفهوم الأمن القومي للدولة القومية مع التحول إلى نظام القطبين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ويبدو أن هنـاك تحولاً ، مع الانتقـال إلى نظام القطب الـواحد (الـولايات المتحـدة) ، إلى مفهوم الأمن الدولي/ الإمبراطوري ، ليس بمعنى الأمن الجماعي الذى ينبثق عن ميثاق الأمم المتحدة ، خصوصاً في الفصل السابع المتعلق بإجـراءات القمع والمنع ومواجهـة العدوان أو التهديـد به . ولكن بمعنى الأمن الكوني أو العالمي (Universal Security) الذى يعكس الرؤية الأمريكية دون سواها .

كما ينعكس بنيان النظام الدولي وهيكله على نمط التفـاعلات الدولية ، ومن ثم على مضمون الأمن القومي . ففي ظل النظام التعـددي يتراوح مضمونه بين ما هو عسكري ومـا هو مجتمعي . أما فى ظل النظام الأحادي فيتراجع وينحصر فيما هو عسكري . أما في ظل الثنائية الدولية ، خصوصاً المرنة منها والتي شـهدهـا العالم منـذ عام ١٩٦٢ ، فيسود المضمـون المجتمعي ، خصوصـاً بالنسبـة إلى العالم الثالث، والذي يشكل الوطن العربي جزءاً منه ، أو هكذا ينبغي أن يسود .

أما من حيث درجة الأمن ، فيمكن القول بأن الثنائيـة الدولية كانت الأفضل من حيث درجة الأمن التي يتمتع بها أطـراف النظـام الـدولي ، وذلك نتيجـة للمـرونـة التي تتمتع بها الـدول الصغـرى فى تفاعلاتها الخارجية ، بينما يضر النظـام الأحادي بدرجة الأمن المتاحة ، بـل يقلصها إلى حد كبير . أما فى النظام التعددي فيمكن القـول بتوافر درجة متـوسطة للأمن ، وذلك نظراً إلى سيـاسة التوفيق بين المصالح وهي السياسة التي تميز هذا النظام .

كما يؤثـر بنيان النظام الدولي على دور وأولـوية متغيرات الأمن القومي . فقد سبق وحـددنا تلك المتغيرات الثلاثة : الرفاهة والتوازن والقدرة العسكرية [٢] . ففي ظل الثنائية تحتل سياسات التوازن والرفاهة دوراً ملحوظاً ، بينما تحتل السياسات العسكـرية دوراً أهم في حالة التعددية . وتكاد تختفي سياسات الرفاهة والتوازن كمكونات للأمن القومي في ظل النظام الأحادي .

في ضوء كل ذلك ، مـر الوطن العربي ، كنظـام إقليمي فاعل فى النظام الـدولي ، بواقعة مريـرة منذ الثاني من أغسطس آب ١٩٩٠ ، انتهت بحـرب الخليج الثانية ، وأسفرت عن نتـائج سلبية على مفهوم ومضمون الأمن القومي العربي ، وعلى مصادر تهديده ، وعلى سياسات صيانته وحمايته .

إن هذه النتائج السلبية على مفهوم الأمن القومي العـربي ، تزامنت مع ظاهرة جزر قومي لا يمكن تجاهلها ، ومع نشـاط أجنبي واسع النطاق لا يمكن إغفـاله ، ومع استمـرار السياسـات الإسرائيلية الراميـة إلى تهديد الأمن القومي العربي واختراقـه . يضاف إلى ذلك أيضاً التحول الـواضح لدى دول الخليج العربية نحو إعطاء أولوية لضمانات الأمن العالمية على حساب أية ضمانات أو سياسات وطنية أو إقليمية أو قومية .

فى هذه الدراسة نتناول الأبعاد التالية بـالتحليل : ١ ـ الجزر القومي ومظاهره ، ٢ ـ حرب الخليج

---

(٢) انظر دراستنا : نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، **المستقبل العربي** ، العدد ٥٤ ، ١٩٨٤ .

والتحول في مفهوم الأمن القومي ، ٣ ـ أطماع الدول الكبرى : شرعية التواجد العسكري الأجنبي ، ٤ ـ التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـــ الإسرائيلي عامل تهديد للأمن القومي ، ٥ ـ السياسات التوسعية الإسرائيلية عامل تهديد للأمن القومي ، ٦ ـ السياسات الأمنية العربية : الممكن والمستحيل .

أولا ـ الجزر القومي ومظاهره

يقصد بالجزر القومي تراجع المؤسسات والسياسات والمبادئ القومية عن دورها الفعال في تطوير وتنمية النظام الإقليمي العربي . ولا يستطيع أي مراقب أن يغضّ البصر عن تلك الظاهرة ، وإن كانت تعود جذورها في الواقع إلى ما يقرب من ربع قرن ، أي بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، حيث بدأت أطروحات قطرية ، أو في أفضل تقدير «دون الإقليمية Sub-regional » تحل محل المبادئ والأفكار القومية . كما حدث تحول في السياسات العربية تجاه إسرائيل ، هذا فضلاً عن شيوع الصراعات الداخلية والإقليمية . ولعل أخطر ما ينجم عن ذلك هو التأثير السلبي على اتجاهات وقيم الأفراد .

١ ـ إسرائيل : تهديد ، وعيد ، ترغيب :

ففي أعقاب حرب ١٩٦٧ ، توالت المبادرات السلمية ، بدءاً بمبادرة روجز وحتى مبادرة بوش ووزير خارجيته بيكر . المهم في تلك المبادرات ، وخصوصاً بعد حرب ١٩٧٣ ، أن تحولا بدأ يطرأ على العمل السياسي العربي إزاء إسرائيل ، فمن مصدر تهديد رئيسي للأمن القومي العربي إلى مصدر تخويف نتيجة لقصور القدرات العسكرية العربية ، ثم التحول بعد أزمة الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) إلى عامل ترغيب وتشجيع للولايات المتحدة لكي تستمر في حمايتها لأمن الخليج .

وقد يكون من المفيد أن نذكر التصاعد في تغير الإدراك العربي إزاء إسرائيل . فقد تم عام ١٩٧٤ التوقيع على اتفاقات فض الاشتباك ، ثم اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، ثم المعاهدة المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ، ثم مبادرات القمم العربية السلمية ، ثم الربط بين وقف بناء المستوطنات والتوقف عن المقاطعة العربية لإسرائيل ، ثم مشاركة التنظيمات دون الإقليمية العربية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي في مؤتمر السلام للشرق الأوسط ، وهي المشاركة التي تعكس اقتناعاً عربياً بما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية . وسنرى فيما بعد الآثار السلبية لكل ذلك على الأمن القومي العربي .

٢ ـ الجامعة العربية : ضحية ومظهر للجزر العربي :

كان نقل جامعة الدول العربية إلى خارج القاهرة ، مقرها الدائم المحدد بالميثاق ، عاملاً من عوامل الجزر العربي . فقد ارتبط ذلك بتجميد عضوية مصر بالجامعة منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٤ ، مما أضعف من عوامل التجاذب ، وكثف عوامل التنافر والتباغض . والتاريخ السياسي المعاصر لا يذكر مثالاً آخر لمنظمة إقليمية نقلت من مقرها إلى مكان آخر لوجود خلافات سياسية مع دولة المقر .

وجامعة الدول العربية تمثل فى رأينا الإطار المؤسّسي الإقليمي الشرعي للعمل القومي العربي . وتقويتها مؤشر على المد القومي . كما أن إضعافها مؤشر على الجزر القومي . ولا شك أن المحاولات الجادة الهادفة نحو تعديل الميثاق هي خطوات في سبيل مواجهة مرحلة الجزر التي نمر بها .

٣ ـ التنظيمات دون الإقليمية (Sub-regional) :

يمكن أن تصير التنظيمات دون الإقليمية خطوة في سبيل تقوية المنظمة الإقليمية الأم ، وهي جامعة الدول العربية ، شريطة أن تكون أهداف وطموحات وسياسات تلك التنظيمات أكثر تطوراً وأعمق تكاملاً من المنظمة الأم ، أي تهدف إلى مستوى أرقى من التكامل بين الدول أعضاء تلك التنظيمات .

بيد أن إنشاء التنظيمات دون الإقليمية في الوطن العربي تم دون أن يؤدي إلى درجة أعلى من التكامل بين أعضائها . فمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الذى أنشئ في مايو / آيار ١٩٨١ كرد فعل للحرب الإيرانية العراقية ، لم يستطع حتى الآن أن يتطور إلى منظمة اندماجية بين دوله ، فيما عدا ما أدى إليه من تيسير انتقال الأفراد وإنشاء بعض المؤسسات التابعة له على نمط مؤسسات جامعة الدول العربية . كما أن اتحاد المغرب العربي ، الذى أقيم عام ١٩٨٩ ، لم يتطور بعد إلى تنظيم اندماجي يعلو فى درجته على جامعة الدول العربية ، بل إن هناك خطوات تيسيرية في العلاقات المصرية الليبية عام ١٩٩١ تفوق ما تم فى العلاقات بين ليبيا من ناحية وأعضائه الباقين من ناحية أخرى . أما مجلس التعاون العربي والذي ضم كلا من مصر والعراق والأردن واليمن فقد تم تجميده بعد الغزو العراقي للكويت .

وعلى الرغم من أن المفكرين العرب ، فى أفضل تصوراتهم للوحدة العربية كوسيلة لتحقيق الأمن القومي العربي ، قد أشاروا إلى امكانية إنشاء مثل تلك التنظيمات ، إلا أنهم كانوا يتصورونها من الزاوية الوظيفية ، وليس فقط من الناحية التنظيمية أو المؤسسية .

وهكذا لم تحقق تلك التنظيمات الأمل منها ، وهو أن تكون خطوة فى سبيل المد القومي ، أو تعبيراً عن أحلام وطموحات المواطنين المقيمين فى تلك الدول . فمجلس التعاون لدول الخليج عجز عن الدفاع عن أحد أعضائه بعد أن تم غزوه . ومجلس التعاون العربي لم يستطع أن يمنع أحد أعضائه من استخدام القوة المسلحة فى غزو دولة عربية شقيقة عضو فى جامعة الدول العربية [٣].

٤ ـ شيوع الصراعات الداخلية الإقليمية :

في مرحلة الجزر ، ونظراً إلى الوهن الذي أصاب الفكر القومي ، انتشرت الصراعات الداخلية ذات الأبعاد الإقليمية . ففي العقدين الماضيين يمكن أن نذكر الصراع حول الصحراء الغربية ، والحرب الأهلية اللبنانية وما تلاها من غزو اسرائيلي وصل إلى عاصمة الدولة ، والحرب الأهلية في السودان ، والحرب الأهلية في اليمن الشعبية (سابقا) ، والتوترات التي وصلت إلى حافة الهاوية بين مصر وليبيا ، وبين قطر والبحرين ، ثم أخيراً حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ .

---

(٣) **Strategic Survey 1990 - 1991** , p. 81.

الملاحظ في تلك الصراعات أن دور المنظمات الإقليمية لم يكن فعالاً في تسويتها ، أو التوصل إلى حلول بشأنها ، بل إن البعض منها لم تحاول أصلاً تلك المنظمات أن تلعب فيها أي دور (قضية جنوب السودان مثلاً) ، أو اكتفت بدور الأمم المتحدة فيها (قضية الصحراء الغربية مثلاً) ، أو تركتها لأطرافها المباشرين . ويختلف دور جامعة الدول العربية في هذا الصدد عما قامت به من قبل ، حين أدت أدواراً فاعلة وحاسمة في صراعات عربية مماثلة (أزمة الكويت عام ١٩٦١ ، أيلول الأسود عام ١٩٧٠)[٤].

٥ ـ أين المؤسسات القومية الجديدة ؟

منذ بداية الجزر القومي في أواخر الستينيات ، لم يشهد الوطن العربي إنشاء مؤسسات قومية جديدة تحاول تحقيق الإجماع القومي حول القضايا المصيرية التي تهم المواطن العربي . فلم نشهد مثلا إنشاء محكمة عدل عربية في إطار جامعة الدول العربية ، ولم يتم تعديل الميثاق ليتسع لتطورات العصر ، ويوضح السياسات الإقليمية لحماية الأمن القومي العربي ، ولم يتم إنشاء مجلس للأمن القومي العربي رغم الكتابات والمناقشات المستفيضة حول أهميته . كما أن المؤسسات التي أنشئت لا تتسم بفاعلية في الأداء ، بحيث يدرك المواطن وجودها ودورها وأهميتها ، مثل القمر الصناعي العربي (عربسات) . كما لم يتم اتخاذ إجراءات قومية بشأن التكامل الاقتصادي العربي ، سواء في شكل سوق أو مجرد تيسيرات إقليمية عامة . كما لم تتخذ خطوات مشتركة في سبيل تسهيل انتقال الأفراد . ففي بعض الأقطار العربية تعطي تسهيلات دخول لبعض الأجانب من جنسيات أوروبية وغيرها لم يتم منحها للمواطن العربي بعد .

مؤدى كل ما سبق ، أننا نعيش في مرحلة تجميد للمؤسسات القومية ، وانكفاء على الذات ، والاعلاء من التفاعلات الثنائية على حساب العلاقات القومية . ويمكن تفسير جزء من ذلك بالنظر إلى تراجع الفكر القومي لصالح الأفكار والمصالح القطرية أو دون الإقليمية . ولاشك أن ذلك كله ينعكس بالضرورة على مفهوم ومضمون الأمن القومي ، وعلى إدراك مصادر تهديده والسياسات اللازمة لحمايته والدفاع عنه كما سنرى .

ثانيا ـ حرب الخليج ومفهوم الأمن القومي

أسفرت حرب الخليج عن عدة نتائج تتعلق بكل من مفهوم الأمن القومي ومضمونه ومصادر تهديده والسياسات الأمنية الكفيلة بحمايته . وبالنظر إلى مفهوم الأمن القومي والسياسات الأمنية ، وضح ما يلي :

---

(٤) انظر فى تحليل الصراعات العربية : أحمد يوسف أحمد ، **الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١ : دراسة استطلاعية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ .

١ ـ التأكيد ـ من خلال تطورات الأزمة ـ على المضمون المجتمعي للأمن القومي بالنسبة إلى الدول الصغيرة . وهو المفهوم الذي يمتد إلى تكريس الولاء والانتماء والتضحية والفداء والإيثار في سبيل الوطن والدولة ونظامها السياسي .

٢ ـ تنوع مصادر التهديد . فلم تعد مصادر التهديد قاصرة على الأعداء التقليديين ، بل امتدت إلى أصدقاء وأشقاء ينتظمون فى عضوية نفس المنظمة الإقليمية ، ويلتزمون بنفس السياسات الأمنية. وتخلق هذه النتيجة حالة من حالات القلق الدائم والإحساس المستمر بعدم الأمن . (٥)

٣ ـ عدم كفاية وعدم فاعلية الترتيبات دون الإقليمية فى حماية الدولة المعرضة للخطر أو في حالة تجدد الخطر (٦)، ومن ثم كان لابد من البحث إما عن ترتيبات إقليمية / قومية (regional) أو دولية / عالمية (Universal) درءاً للخطر ومواجهة للتهديد .

٤ ـ التحول الواضح إلى نظام القطب الواحد ، أو المنظم الدولي المنفرد ، أو نظام الامبراطورية ، بما يعنيه ذلك من سيادة الرؤية الأمريكية ونظام الأمن الأمريكي على كل من النظم الفرعية والنظم الإقليمية على السواء ، وتفوق الولايات المتحدة في مجال القوة والقيادة . إن هذا التفوق الأمريكي (Pax Americana) قد ظهر بجلاء لكل الناظرين حينما قادت الولايات المتحدة قوى التحالف الدولي ضد العراق (٧). وظهر كذلك فى الترتيبات الأمنية اللاحقة للحرب .

٥ ـ التحول في مفهوم الأمن القومي إلى الأمن الداخلي ، بما يعنيه ذلك من تضييق لمفهوم ومضمون الأمن . هذا ، في الوقت الذي يصير فيه الأمن الخارجي ، حتى للدولة القومية ، من اختصاص المنظم الدولي الرئيسي ، وهو مفهوم مبني على البعد العسكري وحده . كما أنه مفهوم واسع جداً لاقيود عليه ، ومن ثم فهو مفهوم غامض وغير محدد .

ولكي نوضح هذه التحولات دعنا ننظر إلى الوضع الأمني القومي العربي قبل الحرب وبعدها :

(أ) فقبل الحرب كان هناك اتفاق عربي حول مصادر تهديد الأمن القومي العربي . وبرز ذلك سواء في مؤتمرات القمة العربية أو في مواثيق إنشاء التنظيمات دون الإقليمية التي أقيمت في كنف جامعة الدول العربية . وأكدت كافة تلك التنظيمات والمجالس على الالتزام بالأمن القومي العربي ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة . ومن ثم وجد تداخل بين هذه التنظيمات فيما يتعلق برؤاها الأمنية داخل الإطار الأشمل وهو جامعة الدول العربية .

---

(٥) لم يدر بخلد واضعي معاهدة الدفاع المشترك أن العدوان سيأتي من بين الدول الموقعة على المعاهدة . ولهذا لم يتم النص على ذلك في أي من موادها ، خاصة المادة ٢ و المادة ٣ .

(٦) انظر مثلاً خطاب وزير خارجية البحرين في الجمعية العامة للأمم المتحدة **Kaleej Times**, Oct. 4, 1991.

(٧) Lawrence Freedman, The Gulf War and the New World Order, **Survival,** Vol. XXXIII, No. 3, May / June / 1991, pp. 195-209.

(ب) وبعد الحرب تبدل الحال بصورة كبيرة . فمن ناحية لم يعد هناك اتفاق على مصادر التهديد ، فقد صار العراق بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الرئيسي للتهديد ، وتراجعت بالتالي المصادر الأخرى إلى مصادر ثانوية ، أو لم تعد مصادر تهديد ، كالولايات المتحدة الأمريكية وتنافسها ـ السابق ـ مع الاتحاد السوفييتي في المنطقة ، أو دول الجوار الجغرافي وخصوصاً إيران . ولم يتبق سوى إسرائيل ، التي ما زالت تشكل المصدر الرئيسي للتهديد ، سواء لبقية دول الوطن العربي أو للتنظيمات دون الإقليمية الأخرى . كما انفرط عقد مجلس التعاون العربي ، وانسلخ ، كمنظمة دون إقليمية ، عن النظام الإقليمي العربي دون أن يتم إلغاؤه من الناحية الرسمية .

وقد يكون من المفيد أن ندرس بدقة نتائج وآثار حرب الخليج على الأمن القومي العربي كما يلي :

١ ـ مفهوم الأمن القومي :

أسفرت حرب الخليج عن بروز مفهوم خليجي للأمن القومي . وهو مفهوم يستند إلى ظروف هذه الدول . وقد يختلف عن مفهوم الأمن القومي العربي . فالدول العربية أعضاء مجلس التعاون الخليجي هي دول صغرى من حيث المساحة ـ باستثناء المملكة العربية السعودية ـ ، وفقيرة في عدد السكان . وهي ضعيفة عسكرياً ، فقواتها المسلحة مجتمعة لا تتعدى ١٥٠ر٠٠٠ مقاتل ، وإن كانت ثرية مادياً . فالسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة تمتلك وحدها ٤٥٪ من الاحتياطي العالمي للنفط وأكثر من ثلاثة أرباع الاحتياطي النفطي العربي [٨] . وتختلف هذه الخصائص عن تلك التي توجد في غالبية الدول العربية الأخرى ، حيث تتميز باتساع المساحة وكثافة السكان ووفرة الجيوش وقلة الموارد .

ونتيجة للغزو وما تلاه من حرب ، تؤكد دول الخليج على البعد العسكري للأمن ، أي على القدرة الدفاعية . ولهذا سارعت إلى عقد صفقات أسلحة ، أو عقد اتفاقات دفاعية وعسكرية ، أو اصدار إعلانات أمنية ، أو الدخول في مفاوضات عسكرية فيما بينها لتحقيق نوع من الأمن الجماعي دون الإقليمي .

ويتطلب المفهوم العسكري للأمن القومي بالمعنى القطري أو دون الإقليمي إعادة اختبار لكل من المؤسسات الأمنية القائمة أو القدرات العسكرية المتاحة . كما يلاحظ أن إعادة التركيز على البعد العسكري للأمن يعد تراجعاً عن التيار الفكري الذي ساد طوال العقدين المنصرمين حول المضمون المجتمعي للأمن القومي . كما أن هذا التراجع يقود إلى الاهتمام بمصادر التهديد الخارجية أكثر من الاهتمام بالظروف الداخلية التي قد تشكل تهديداً للأمن أيضاً . مؤدى ذلك أننا في

(٨) عبد الرازق فارس الفارس ، «أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي» **المستقبل العربي** ، العدد ١٤٥ ، ١٩٩١/٣ ، ص ص ١٧ ـ ٣٧ .

منطـــقة الخليج صرنا أمام مفهوم عسكري خارجي للأمن ، وهـو يتطلب بالضرورة إعـادة النظـر في كافة الأبعاد والمتغيرات المرتبطة به ، وتحديد مدى ارتباطه بالأمن القومي العربي [٩].

٢ ـ مصادر التهديد:

لعل أكثر أبعاد الأمن القومي تأثراً بحرب الخليج هو ما يتعلق بمصادر التهديد . فقد استقر العمل العربي على تحديد مصادر تهديد الأمن القومي العربي كما يلي [١٠]:

١ ـــ مصادر التهـديد الـرئيسية وتتمثل في : (أ) إسرائيل ، (ب) التحـالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، (ج) غياب المؤسسات الديمقراطية وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية .

٢ ـ مصادر التهـديد الثانويـة وتتمثل في : (أ) تنافس القوتين العظميين على اكتساب منـاطق نفوذ في الوطن العربي ، (ب) أطماع دول الجوار الجغـرافي ، (ج) قضايا عدم إندماج الأقليـات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية .

إما بالنسبـة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والتي كانت تحدد مصـادر تهديد أمنها في إسرائيل وسياساتها التوسعية ، والصراع والتنافس بين القوى الكبرى في الخليج ، والحرب الإيرانية العراقية ، والتطورات الاقتصادية السريعة التي لم تواكبها تطورات سياسية مماثلة [١١] ، فقد صارت تنظر إلى القدرة العسكريـة العراقية والنيات العـراقية باعتبارهـا المصدر الرئيسي للتهديـد . ومن ثم تراجعت أهمية المصادر الأخرى ، بل تبدل وضعها . وهكذا صار التهديد لأمن الخليج إقليميا من دولة خليجية، وخارجياً ، ومصيرياً لأنه يتعلق بوجود الدولة ذاته .

٣ ـ دول الجوار الجغرافي : مصادر تهديد أم شركاء :

تغير إدراك ورؤية دول الخليج العربية لدول الجوار الجغرافي ولدورها في ترتيبات الأمن الإقليمية . ولكي يتضح هذا التغير في الـرؤية ، علينـا أن نستعرض من خلال الـوثائق العربيـة الرؤيـة لإيران باعتبارها أهم دولة من دول الجوار . ففي مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر تشرين الثاني ١٩٨٧ ، جاء في القرار رقم ١٦٣ ما يلي :

«إن أصحاب الجلالة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ إلى ١١/١١/١٩٨٧ :

---

(٩) انظر الحوار المثير حول خصـوصية أمن الخليج من قبل بعض مثقفي دول مجلس التعاون الخليجي في : الخليج ، ٦ ، ١٧ ، ١٨ سبتمبر ١٩٩١ .

(١٠) انظر كتابنا : **نظرية الأمن القـومي العربي المعاصر** ، القاهـرة ، دار الموقف العربي ، ١٩٨٩، الفصـلان : الثالث والرابع.

(١١) انظر محاضرتنا بعنوان : الأمن القومي العربي وأمن الخليج ، **محاضرات الندوة الدبلوماسية الخامسة عشرة لعام ١٤٠٧/١٩٨٧**، أبوظبي ، وزارة الخارجية ، ١٩٨٨ .

«إذ يؤكدون اهتمامهم الجدي بالتهديدات الخطيرة التي يتعرض لها الأمن القومي ، ويؤكدون المكانة الهامة التي باتت الحرب العراقية ـ الايرانية تحتلها في قلب اهتمامات الأمة العربية لما يشكله استمرارها من أخطار جسيمة على الأمة وقضاياها المصيرية ... وإذ يلاحظون إصرار إيران على مواصلة الحرب ضد العراق وعدم استجابتها للمبادرات السلمية العربية والدولية والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية . وإدراكاً منهم للمخاطر الكبيرة التي غدت تهدد الأمن القومي بأسره من جراء هذا السلوك العدواني والاصرار على مواصلته ... وتقديراً منهم بأن هذا الوضع يشكل تهديداً للأمن القومي العربي ، مما يتطلب الالتزام بما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، يقررون : ١ ـ إدانة ورفض استمرار احتلال إيران للأراضي العربية في العراق لما يمثله ذلك من اعتداء صارخ على سيادة عضو في الجامعة ومساس بسلامتها الاقليمية ...» [١٢].

كما ورد في القرار رقم ١٦٥ الصادر عن المؤتمر نفسه ما يلي :

«أن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية ، ... إذ تدارسوا ، بعمق واهتمام ، الاعتداءات والتهديدات الإيرانية ضد دول الخليج العربية وبشكل خاص دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ... وإذ يستنكرون بشدة تدخل إيران المستمر في الشئون الداخلية لدول الخليج العربية وغيرها من الدول العربية ، وتبني الحكومة الإيرانية لسياسة التخريب والأعمال الماسة بالأمن الداخلي ضد بعض البلدان العربية .. يقررون : ١ ـ شجب وإدانة الاعتداءات الإيرانية المتكررة على دولة الكويت وعلى سلامتها الإقليمية ، واعتبار هذه الاعتداءات موجهة ضد الأمة العربية جمعاء ... ٢ ـ إدانة تدخل إيران في الشئون الداخلية لدول الخليج العربية ولجوئها إلى العنف والارهاب لإثارة المشاكل وخلق القلاقل في هذه الدول» [١٣].

كما جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي بالجزائر عام ١٩٨٨ تأكيد للرؤية نفسها المذكورة سابقاً للخطر الإيراني [١٤] وأكد المؤتمر نفسه «إيمانه بأن الأمن القومي العربي وحدة لاتتجزأ ، وأن أي عدوان على سيادة أي دولة عضو أو عمل إرهابي ضدها يشكل عدواناً على الأمة العربية كلها» [١٥].

---

(١٢) **مؤتمر القمة العربي غير العادي : المملكة الأردنية الهاشمية ـ عمان ٨ ـ ١١/١١/١٩٨٧** ، تونس ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٨٧ ، ص ص ٥ ـ ٦ .

(١٣) **المصدر السابق** ، ص ٨ ـ ١٠ .

(١٤) **مؤتمر القمة العربي غير العادي : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ٧ ـ ٩/٦/١٩٨٨** ، تونس ، الأمانة العامة : جامعة الدول العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٣ .

(١٥) **المصدر السابق** ، ص ١٤ .

وبمقارنة هذه القرارات السيادية بتصريحات المسئولين فى منطقة الخليج العربي في أعقاب حرب الخليج الثانية ، يتضح لنا مدى التغير الكبير في رؤية دول الخليج لإيران ، ودورها في الترتيبات الأمنية. فقد صرح وزير الخارجية العماني : «بأن هناك توافقاً تاماً بين دول الخليج العربي وإيران حول أهمية الاستفادة في مجال ضمان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة» . وأنه «لا يمكن تحقيق الأمن بين دول الخليج وإيران ما لم تكن هناك أسس قوية للتعاون بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإسلامية الإيرانية» (١٦).

أما بالنسبة إلى تركيا ، وهي دولة الجوار الجغرافي الثانية التالية في الأهمية لإيران ، فهي ، من ناحية ، عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ـ مثلها في ذلك مثل إيران ـ وعضو في حلف شمالي الأطلنطي من ناحية أخرى . كما أنها تشترك مع إيران وباكستان في منظمة غرب آسيا للتعاون الاقتصادي ، وهي المنظمة التي برز دورها السياسي أثناء الأزمة الأخيرة . وأخيراً تحتفظ تركيا بعلاقات وثيقة بإسرائيل ـ مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي .

وقد برزت أهمية تركيا بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة ، نظراً إلى تزايد الحديث حول الأهمية الاستراتيجية للمياه ومدى وفرتها أو ندرتها في الشرق الأوسط . وتسعى تركيا إلى توثيق علاقاتها بالأقطار العربية من عدة زوايا : فمن ناحية تسعى إلى الحصول على مباركة العرب لمشروع أنبوب السلام (أنبوب مياه) ومن ناحية أخرى تسعى إلى عقد اتفاقات أمنية مع الدول العربية لحل مشكلة الأمن الحدودي وتبادل المجرمين . وتسعى أخيراً إلى زيادة الدور الذي يمكن أن تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية لمنطقة الخليج وذلك بتكثيف التعاون المتبادل مع دول المنطقة .

أما أثيوبيا ، وهي الدولة الثالثة من دول الجوار الجغرافي المتاخمة للوطن العربي ، فتحتفظ بعلاقات استراتيجية قوية مع اسرائيل ، سواء فيما يتعلق بالتعاون العسكري بينهما ، أو بالتنسيق بخصوص تهجير يهود الفلاشا من أثيوبيا إلى اسرائيل ، أو مساعدة إسرائيل لها في إقامة مشروعات على منابع نهر النيل . من ثم تظل أثيوبيا ـ عكس إيران وتركيا ـ بعيدة عن إمكانيات التعاون الوثيق بينها وبين الأقطار العربية .

٤ ـ معضلة السياسات الأمنية لدول الخليج :

نظراً إلى قصور مجلس التعاون الخليجي عن الدفاع عن الكويت (١٧)، لم تجد دول الخليج أمامها سوى اللجوء إلى جامعة الدول العربية من ناحية ، والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى : الأولى لكي تحيى معاهدة الدفاع المشترك بين دولها ، والثانية لكي توفر إمكانيات تطبيق إجراءات الأمن الجماعي التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع منه .

---

(١٦) **الاتحاد**، ١٤/٩/١٩٩١.

(١٧) انظر خطاب وزير خارجية البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وحديثه حول القصور الشديد في الترتيبات دون الإقليمية أي على مستوى مجلس التعاون الخليجي .

وبعد انتهاء الحرب ، وتحرير الكويت ، واستعادة السلطة الشرعية لمكانها على رأس الدولة ، أثيرت مسألة السياسات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ، والدول الست مجتمعة من ناحية أخرى . في بداية الأمر ، وفي غمرة الفرحة بالتحرير ، ونظراً إلى الالتزامات العسكرية التي أوفت بها كل من مصر وسورية طوال الأزمة ، رأت دول المجلس ضرورة توثيق تعاونها الأمني والعسكري مع هاتين الدولتين ، وذلك في اطار معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية . وقد تجسد ذلك فيما صار معروفاً باعلان دمشق الصادر في ٦/٣/١٩٩١ .

يتضمن الاعلان ، الذي لم يرق إلى مرتبة الاتفاقية ـ فهو مجرد إعلان (Declaration) وحسب ، وهذا ما اتجهت إليه ، كما يبدو ، الدول المعلنة ـ وجود قوات مصرية وسورية تشكل جوهر النظام الأمني في الخليج ، والدعوة إلى اقامة نظام عربي للأمن والدفاع .

وليس من الصعب فهم سبب الإسراع في إصدار إعلان دمشق . فدول مجلس التعاون الخليجي الست تريد طمأنة سورية ومصر بأنه سيكون للترتيبات الأمنية العربية أولوية على ما سواها من ترتيبات أمنية في الخليج ، وأنه لا يمكن الاستغناء عن قوات حفظ سلام عربية أساسها قوات مصرية وسورية . أما دوافع كل من مصر وسورية فتلخص بأنها لا تريد أن تترك المجال خاليا لمزيد من النفوذ الغربي أو لدور أوسع لدول الجوار الجغرافي ، خصوصاً إيران ، بل أرادت أن تقوّى من المضمون العربي للترتيبات الأمنية وإحياء معاهدة الدفاع المشترك .

وعلى الرغم من قلة الأهمية الاستراتيجية لهذا «الإعلان» ، فإن رد الفعل الإيراني الأولي كان سلبياً، على أساس أن الأمن في الخليج هو مسئولية الدول الخليجية ـ بما فيها إيران ـ ، وأنه لا يمكن أن تسمح إيران لأحد بأن يستبعدها من الترتيبات الأمنية في الخليج . وهكذا بدأت اتصالات دول المجلس بصورة ثنائية بإيران ، ثم بصورة جماعية في هيئة اجتماع مشترك لوزراء خارجية دول المجلس وأمينه العام ووزير الخارجية الإيراني .

وفي سعي إيران نحو تأكيد دورها الأمني في الخليج ، أعلنت أنه «لا تناقض في العلاقات بين إيران ودول المجلس وأي علاقات أخرى للتعاون الأمني بين دول المجلس ودول عربية أخرى ، سواء كانت سورية أو مصر» [١٨] هذا ، وقد عقدت الكويت اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر/ أيلول ١٩٩١ تمهيدا لاتفاقيات دفاعية مماثلة مع بريطانيا وفرنسا .

ثالثاً ـ أطماع الدول الكبرى : شرعية الوجود العسكري الأجنبي ؟؟

يعود تاريخ أطماع الدول الكبرى في الوطن العربي إلى القرن التاسع عشر ، الذي انتهى إلى

---

(١٨) انظر تصريح وزير خارجية إيران علي أكبر ولاياتي بعد انتهاء اجتماعه مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي وأمينه العام في نيويورك في ٢٨/٩/١٩٩١ : **الاتحاد** ٢٩/٩/١٩٩١ .

السيطرة الاستعمارية عليه . أما التنافس بين القوتين العظميين ـ الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي ـ على الوطن العربي فيعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية . ولا يخفى على أحد سبب ذلك التنافس . وقد غدا هذا التنافس مصدراً لتهديد الأمن القومي العربي ، ومرّ في أربع مراحل متميزة : ١ ـــ الفترة ما بين ١٩٤٥ ـــ ١٩٦٧ وهي مرحلة البحث عن موطئ قدم ، ٢ ـــ الفترة ما بين ١٩٦٧ ـــ ١٩٧٢ مرحلة التوسع السوفييتي ، ٣ ـ الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٩٠ مرحلة الهجمة الأمريكية ، ٤ ـ المرحلة الراهنة ١٩٩٠ ـ ٠٠٠٠ مرحلة التوسع الأمريكي .

ففي المرحلة الأولى بذلت القوتان العظميان ـ وهما غريبتان عن المنطقة ـ محاولات مستميتة بحثاً عن وسائل ربط المنطقة بهما . وبعد هزيمة ١٩٦٧ ـــ حيث بدأت المرحلة الثانية ـ بدأ الاتحاد السوفييتي يكسب مواطئ أقدام واسعة في الوطن العربي . وإذا كان الصراع مع إسرائيل هو الباب الذي نفذ منه الاتحاد السوفييتي إلى الوطن العربي ، فقد مثلت التسوية السياسية للصراع نفسه الباب الخلفي الذي اخترقت منه الولايات المتحدة الأمن القومي العربي . فقد أعيدت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في ديسمبر ١٩٧٣ ، في حين تمّ طرد الخبراء السوفييت من مصر عام ١٩٧٢ .

وهكذا ومنذ منتصف السبعينيات ، صار المجال مفتوحاً أمام الولايات المتحدة لكي ترسخ وتوسع نفوذها ، بحجة قدرتها على تسوية الصراع مع إسرائيل تسوية سلمية ، وعلى أساس أنها تمتلك أوراق اللعبة في المنطقة . وفي ديسمبر ١٩٧٩ صدر مبدأ كارتر ، وهو المبدأ الذي يختص بمنطقة الخليج وإن شملت آثاره المنطقة العربية كلها ، ويقوم على أسس منها :

١ ـ التعبير عن القلق الأمريكي إزاء الخطر الذي يواجه الولايات المتحدة ومصالح حلفائها في الخليج ، والتصميم على أن تقاوم ، وبكل الوسائل الممكنة ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ، أية محاولة من جانب أية دولة خارجية (يقصد الاتحاد السوفييتي) للسيطرة على هذه المنطقة [١٩].

٢ ـ أن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوات العسكرية بما في ذلك القوات البرية للتدخل لحماية المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة ولحماية أصدقائها كذلك [٢٠].

٣ ـ وهكذا قامت الولايات المتحدة بإنشاء قوات الانتشار السريع (Rapid Deployment Forces - RFD) وصارت تسمى فيما بعد القيادة المركزية (Central Command) . وسعت الولايات المتحدة إلى الحصول على الإجماع الاستراتيجي في المنطقة (Strategic Consensus) ، ويقصد بذلك تحقيق توافق في الرؤية والسياسات بينها من ناحية وبين كل من العرب وإسرائيل .

---

(١٩) اسماعيل صبري مقلد ، مسألة أمن الخليج : الأبعاد الاستراتيجية والسياسية ، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ص ٢١٩ ـ ٢٣٠ .

(٢٠) ويعد ذلك تطويراً لمبدأ نيكسون الذي يعتمد على فكرة العمودين المتساندين ، أي الدول الاقليمية (إيران والمملكة العربية السعودية) دون أن تتدخل الولايات المتحدة بقواتها العسكرية .

وكانت حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) الفرصة التي اغتنمتها الولايات المتحدة لاسباغ الشرعية على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة .

ومن سمات مرحلة التوسع الأمريكي الحالية ، تنامي التعاون العسكري والأمني بين دول المنطقة وخصوصاً الدول الخليجية من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى . وتمثل اتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة بين الكويت والولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٩١ فاتحة هذا التعاون .

رابعا ـ التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي : تهديد للأمن القومي العربي

لا يختلف اثنان داخل الوطن العربي أو خارجه حول وجود تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط . ويستهدف هذا التحالف ضمان أمن إسرائيل من ناحية ، وردع أي تهديد لتدفق النفط إلى الغرب والولايات المتحدة من ناحية أخرى ، ومنع الاتحاد السوفييتي من ولوج المنطقة كقوة استراتيجية كبرى من ناحية ثالثة ، ومنع وقوع تغييرات جذرية في النظم السياسية العربية قد تضر بالمصالح الأمريكية والغربية من ناحية رابعة .

وتتمثل أبعاد هذا التحالف في الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل ، والدعم الاقتصادي والدعم المعنوي للتجمع اليهودي . فحتى عام ١٩٨٦ وصلت قيمة المساعدات العسكرية لإسرائيل حوالي ٢٤ مليار دولار . هذا فضلاً عن بعض الاتفاقيات والإعلانات والمذكرات التي تؤكد التزام الولايات المتحدة بحماية أمن اسرائيل والدفاع عنه .

وأهم وثائق هذا التحالف مذكرة التفاهم الاستراتيجي (Memorandum of Understanding On Strategic Cooperation) التي وقع عليها يوم ١٩٨١/١١/٢٠ . وتبعها في ١٩٨٣/١١/٢٩ اتفاق للتعاون الاستراتيجي المشترك ، يتضمن حماية إسرائيل ضد أية تهديدات عربية ، وإجراء العمليات العسكرية والمناورات المشتركة ، والدخول في عطاءات الجيش الأمريكي ، والتخطيط والتخزين والإنتاج العسكري المشترك ، وبيع السلاح للقوات الأمريكية . وفي أواخر عام ١٩٨٤ تم إنشاء المجموعة الأمريكية الإسرائيلية السياسية والعسكرية والأمنية المشتركة ، وهي التي تتولى مناقشة التهديدات العسكرية التي تواجه إسرائيل ، ومن ثم تحديد احتياجاتها للمساعدة في المستقبل .

وقد اتضح البعد العملي لهذا التحالف الاستراتيجي بصورة جلية خلال حرب الخليج . فحينما تعرضت إسرائيل لصواريخ سكود العراقية سارعت الولايات المتحدة بإرسال صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ وفرق تشغيلها إلى إسرائيل لحماية أجوائها وأراضيها ، هذا فضلاً عن المساعدات المالية الاضافية التي قدمت لها .

إن هذا التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل موجه بصورة أساسية ضد الأمن القومي العربي . ويستهدف ، كأولوية أولى ، حماية أمن إسرائيل ، ثم ضمان تدفق النفط ،

والوقوف في وجـــه أية قــدرة منـــاوئة في المنطـقة [٢١] . ويهدف كذلـك إلى النهوض بـالقدرات العسكرية لاسرائيل[٢٢].

وترتيباً على مـا سبق ، فإن مؤتمر السلاح المقترح ، والذي تقف خلفه الولايـات المتحدة بكل قوة ، وترأسـه مشاركة مع الاتحاد السـوفييتي يستهدف تأمين اسرائيل وتوسيع قـاعدة الاعتراف بها في المنطقة واحتمالات التعاون معها كما سنرى .

خامساً ـ السياسات التوسعية الاسرائيلية تهديد للأمن القومي العربي

لا تتوقف السياسات التوسعيـة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . ولكنها ، في خططـها المستقبليـة تمـتد إلى الأقطار العـربية المجـاورة : سورية ولبنـان والأردن بقصد اختراق أمنها . ويـؤكد ذلك أن الهدف من خلق إسرائيل داخل الوطن العـربي هو تهديد أمنه وتعـريضه دائماً للخطر ، وزيادة الإحساس بالتعرض للخطر (Vulnerability) . وتدلنا الخبرة العربية مع إسرائيل على أن العـلاقـة بين الأمن القومي العـربي من نـاحيـة ، وأمن إسرائيل من نـاحيـة أخرى ، هي عـلاقـة صفرية(Zero - Sum - Game) . وهذه الصيغة تشكل جوهر استراتيجية إسرائيل نحو العرب .

ويقوم التوسع الإسرائيلي أسـاساً على مفاهيم استراتيجية وأمنية مزدوجـة : فمن ناحية يسعى الإسرائيليـون إلى تـوسيع العمق الاستراتيجي للكيـان الصهيـوني ، وذلك بـالتـوسع داخل الضفـة الغربية. ومن ناحيـة أخرى يرغب الإسرائيليون في مواجهة الـزيادة الديمغرافية العربيـة بزيادة عدد المستوطنين والقادمين اليهود إلى الأراضي المحتلة .

وهكذا تطـور عدد المستوطنات الإسرائيليـة في الضفة ـ كمثل ـــ وصار يناهز (٢٥٠) مستـوطنة تتوقع الوكالة اليهودية أن يصل عدد سكانها خـلال ثلاثين عاما إلى ١,٣ مليون نسمة وهو ما يوازي السكان العرب آنذاك . وقد أثمرت هذه السيـاسة التوسعية بالفعل ، حيث صارت إسرائيل تضم أكثر من ٦٥ ٪ من الضفـة الغربيـة وغـزة إلى أراضيها في شكل مستـوطنـات ومشروعات واستيـلاء على الأراضي.

أما التوسع في الأقطار العربية المجـاورة كسورية ولبنان فيستهدف التأمين الاستراتيجي لحدود إسرائيل ـ وهي حـدود لم يتم رسمها بعـد ـ مع هاتين الـدولتين . وتشير الوثـائق الإسرائيلية إلى أن

---

(٢١) Marshall Shulman (ed) ; **East-West Tensions in the Third World,** New York, W.W. Norton & Company, 1986, pp. 216-218.

(٢٢) وقد برز ذلك حينما دعت الـولايات المتحدة إسرائيل للمشاركـة في برنامج «مبادرة الـدفاع الاستراتيجي» . وقد تم التوقيع على مـذكرة تفاهم استراتيجي بين الدولتين تصير إسرائيل بمـوجبه الدولة الثـالثة بعد بريطـانيا وألمانيا في المشاركة في البرنامج الأمريكي . انظر : **القضية الفلسطينية في شهر** ، السنة العاشرة ، العددين ١٠ ـ ١١ ، فبراير ـ مارس ١٩٨٩ ، تونس ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٨٩ ، ص ٩١ .

سياسة التوسع هذه لا تتوقف عند هذا الحد ، إذ يرى الكثيرون أن النيات الإسرائيلية تمتد إلى العراق والأردن والسعودية وأجزاء استراتيجية من سيناء فضلاً عن سورية ولبنان . ويتضح ذلك من الخريطة التي ظهرت على العملة الإسرائيلية من فئة ١٠ أجورا ، وهي التي تحمل خريطة إسرائيل الكبرى.

يشكل هذا العرض المكثف الموجز تحديات حقيقية للأمن القومي العربي ، خصوصاً في مرحلة زاد فيها التشكيك في القدرات القومية ومدى فاعليتها ، وفي الالتزامات الإقليمية ومدى جديتها . ويبرز التساؤل الآن : ما العمل ، وما هي أبعاد السياسات الأمنية العربية في ظل الظروف الراهنة ، وما هي حدود الممكن حتى نتحرك في إطاره ، وما ينبغي أن يكون حتى نسعى إليه ؟

سادساً ـ السياسات الأمنية العربية : الممكن والمستحيل

تأكيدنا الدائم والمستمد من اقتناعنا العميق بأن إسرائيل ، سواء بسياساتها التوسعية أو بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، تشكل المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي . نحن لا ننطلق من فراغ ، أو نجافي الحقائق السياسية . ولكننا نستند في تأكيدنا هذا إلى الوثائق العربية ، سواء تلك الصادرة عن القمم العربية أو القمم الخليجية . وهذا ما ينبغي أن يطلع عليه كل من يتصدى لمسألة الترتيبات الأمنية ، وهي المسألة التي بدأت تأخذ ـ أحياناً ـ في النقاشات والكتابات والندوات منحى ضيقاً ، تغلفها حجة مفادها أن لكل اقليم خصائصه الذاتية وهويته المتميزة ومصالحه المستقلة عن مصالح المستقلة عن مصالح الأقاليم الأخرى [٢٣] ، ومن ثم تتم صياغة ووضع ترتيبات أمنية منفصلة عن ترتيبات الأمن القومي العربي . وهذه الدعاوى التي بدأ الترويج لها تتناقض فكرياً وسياسياً مع حقيقة التكامل في كل من الهوية العربية ، والأمن القومي العربي . وتتعارض كذلك مع كافة المحاولات الجادة نحو تطوير العمل العربي المشترك بما يرفع من المكانة العالمية للأمة العربية والوطن العربي .

ففي ديباجة بروتوكول الإسكندرية ورد ما يلي : «إثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء ، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية» [٢٤] . وفي ديباجة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون

---

(٢٣) انظر دراستنا التي تناولنا فيها قوى الجذب وقوى الطرد في النظام الاقليمي العربي : مصر وأبعاد التحدي للاندماج العربي : اشكالية الحل ، **المستقبل العربي** ، العدد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، ١٩٨ ، ص ٢١ ـ ٦٠ .

(٢٤) كما وردت نفس هذه المعاني في ديباجة ميثاق الجامعة . انظر : **بروتوكول الاسكندرية** ، اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، دور الاجتماع الأول ، الاسكندرية ٢٥ سبتمبر ـ ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

الاقتصادي بين دول الجامعة العربية جاء ، ما يلي [٢٥] : «إن حكومات (الدول العربية المتعاقدة) رغبة منها في تقوية وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية ، وحرصاً على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك ، واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافها وتعزيزا للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها ....». وفي ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاء ما يلي [٢٦] : «إن (الدول الست الأعضاء) إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية، وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين ، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية ، وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى ، وتوجيها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والاسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي ...» . وفي ديباجة إعلان قيام اتحاد المغرب العربي جاء ما يلي : [٢٧] «وإيماناً منا بأن مغرباً عربياً موحداً يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية ...». وفي ديباجة اتفاقية مجلس التعاون العربي جاء ما يلي : [٢٨] «وإيماناً بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين (يقصد إنشاء البنى الارتكازية) يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن القومي العربي ولايزال ، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية ..، وانطلاقاً من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن ، واهتداء بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية الذي أجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد من الاتفاقات ما يحقق هذه الأغراض ...». واستناداً إلى هذه النصوص والمفاهيم التشريعية ، وترتيباً عليها ، فإننا ننظر إلى الوطن العربي باعتباره نظاماً إندماجياً يأخذ الشكل رقم ـ ١ ـ

---

(٢٥) **معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية** : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة، مارس ١٩٦٤ .

(٢٦) **النظام الأساسي** ، الرياض ، الأمانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (د. ت) .

(٢٧) اتحاد دول المغرب العربي ، نص الاتفاقية ونص إعلان قيام الاتحاد ، **القضية الفلسطينية في شهر** ، السنة العاشرة، العددين ١٠ ـ ١١ ، فبراير ـ مارس ١٩٨٩ ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٨٩ ، ص ص ٤٤ ـ ٦١ .

(٢٨) **المصدر السابق** ، ص ص ٢٧ ـ ٤٣ .

الشكل رقم ـ ١ ـ

النظام العربي كنظام اندماجي

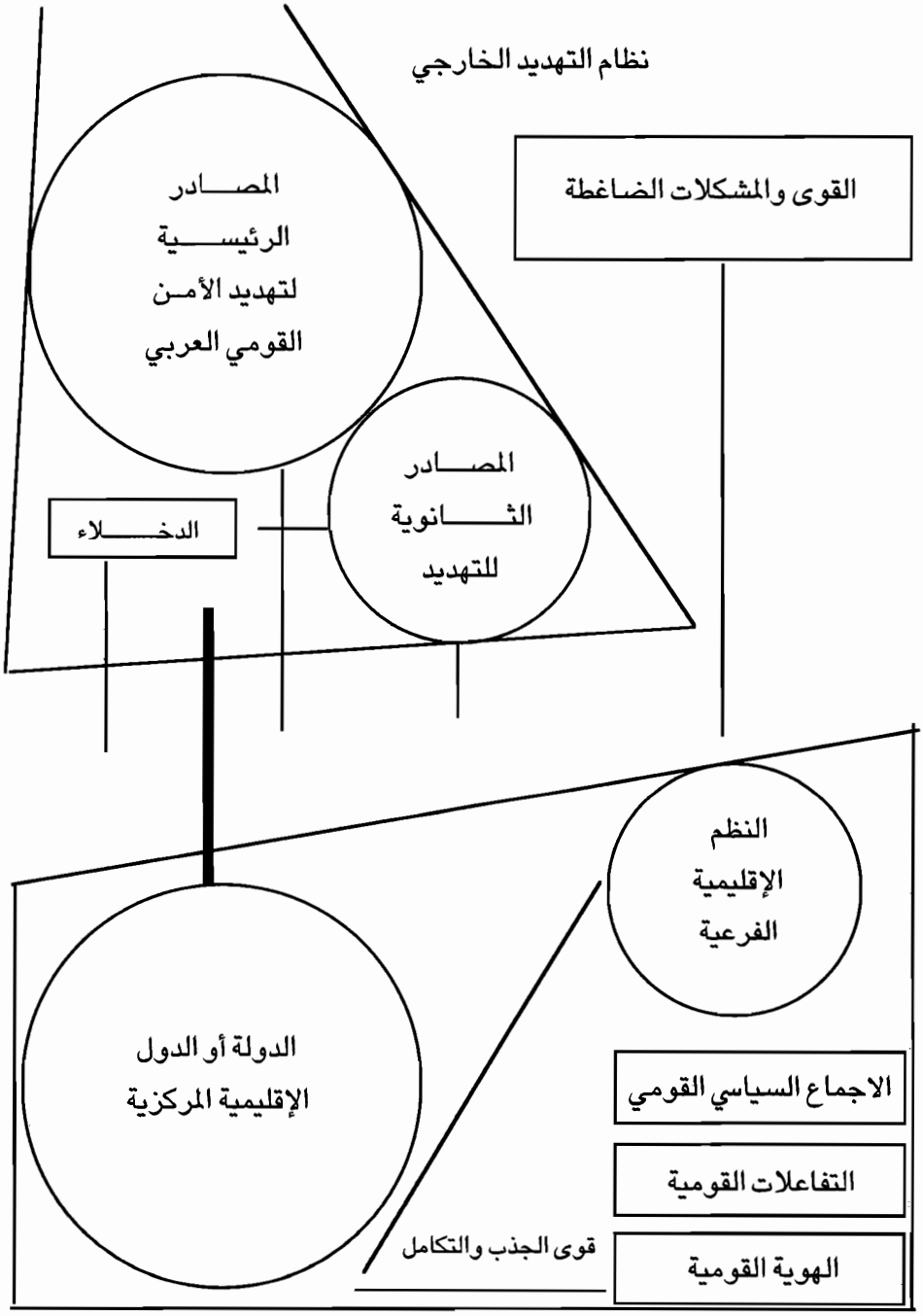

وبالنظر إلى هذا الشكل نستنتج ما يلي :

١ ـ تلعب الدولة أو الدول الإقليمية المركزية دوراً حاسماً في الدفع بالهوية القومية ، ومن ثم في زيادة حجم التفاعلات القومية ومحاولة التوصل إلى إجماع قومي حول القضايا القومية العامة .

٢ ـ تلعب الدولة أو الدول الإقليمية المركزية دوراً محورياً في ملاقاة نظام التهديد الخارجي المتمثل في المصادر الرئيسية والمصادر الثانوية للتهديد وما ينجم عنهما من دخلاء ، وتخفيف حدة هذا التهديد.

٣ ـ ترتبط النظم الإقليمية الفرعية بالدولة أو الدول الإقليمية المركزية ارتباطاً وثيقاً وهرما يحافظ على قوى الجذب والتكامل القومي .

٤ ـ تتعاون الدولة أو الدول اةقليمية المركزية مع النظم الإقليمية الفرعية ومع كافة الدول الداخلة في النظام القومي ، من أجل مواجهة القوى والمشكلات الضاغطة كالمشكلات الاقتصادية أو السكانية أو قضايا الحدود أو التبعية وغيرها بقصد الدفع بعوامل التكامل وإضعاف عوامل التنافر والتجزئة .

لا شك أن كل تلك الأنشطة من شأنها أن تسهم فى رسم استراتيجية متكاملة لحماية الأمن القومي العربي بشقيه العسكري والمجتمعي ، وجانبيه القومي ودون الإقليمي ، هذا فضلا عن الأمن الوطني لكل دولة طرف في النظام القومي .

وقبل أن نتناول أبعاد استراتيجية عملية الأمن القومي العربي ، علينا أن نتأكد من أن الوثائق العربية تناولت بالذكر مسائل حماية الأمن القومي العربي ، وماهي علاقته بالأمن الإقليمي أو الوطني.

ففي المشروع المقدم لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، ، ورد فى المادة الأولى من بين أهداف الجامعة «ضمان الأمن القومي العربي واعتبار كل عدوان على احدى الدول العربية عدواناً عليها جميعاً» . وعند تحديد اختصاصات مؤتمر القمة ورد في المادة (٧) ما يلي : «إقرار استراتيجية العمل العربي المشترك في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بدفع هذا العمل وضمان الأمن القومي للأمة العربية ومصلحتها المشتركة» . كما ورد في المادة (٩) ضمن الاختصاصات الدفاعية لمجلس وزراء الخارجية «وضع الخطط الكفيلة بتنفيذ سياسة الدفاع المشترك في الوطن العربي وحماية الأمن القومي».

كما ورد مفهوم الأمن كثيراً في البيانات الختامية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي ، وهي وإن تناولت بصورة أساسية أمن الدول الست وأمن اقليم الخليج ، إلا أنها كانت تمتد بصورة واضحة أو ضمنية إلى الأمن القومي العربي . وذكر مفهوم الأمن القومي في نص اتفاقية مجلس التعاون العربي الموقعة حيث ورد في الديباجة ما يلي : «وانطلاقاً من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام

والاستقرار في المنطقة بأسرهـا تتطلب تعزيز الوعي العـربي بوحدة الأمن القومي ووحـدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن» [٢٩].

وتردد مفهـوم الأمن القومي بصـورة واضحة في مختلف مـؤتمرات القمة العـربية . فعلى سبيل المثال ورد في البيان الختـامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي بالأردن عام ١٩٨٧ مـا يلي : «والتزاما بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهـدة الدفاع المشترك وميثاق التضامن العربي ، وتأكيداً على حماية الأمن القومي العربي وصيانة الأرض العربيـة» . وأضاف أنه : «وايماناً من القادة بأن الأمن القومي العربي لا تستكمل عنـاصره ولا تستوفى شروطـه ومتطلباتـه إلا بتضامن كـامل يشمل كافـة أرجاء الوطن العربي ويمكن من حشد طاقات وقدرات الأمة العربية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة»[٣٠].

وورد في البيان الختامـي لمؤتمر القمة العربي غير العادي بـالجزائر المنعقد عام ١٩٨٨ أن المؤتمر «أكد العزم على حماية الأمن القومي وصيانة الأرض العربية» .. وأكد المؤتمر ايمانه بأن الأمن القومي العربي وحـدة لا تتجزأ ...» وبعد درسـه التحديات والمخـاطر التي تـواجه الأمة العـربية بما يضمن الحفـاظ على مصالح الأمـة ، ومستقبل أجيـالها وصيانـة أمنهـا القـومي ، عبر المؤتمر عن ارتياحـه للتطورات الايجابية التي شهدتها العلاقات بين الدول العربية» [٣١].

فما هي أبعاد السياسات الأمنية العربية في ضوء كل ما سبق ؟ . هناك عدة أسس تبنى عليها السياسات الأمنية العربية وهي :

١ ـ الأمن القومي العـربي كل لا يتجزأ فالتهديد الـذي يواجهه جزء من الوطن العـربي يمتد إلى بقية الأجزاء . وهذه ليست مسألـة اجتهاد أكاديمي أو مجرد التزام فكري ، ولكنهـا نابعة من الخبرة التاريخية العربية . فها هي إسرائيـل تحتل فلسطين وأراضي عربية أخرى ، ولكنها تهدد الأقطار العربية كافة ، كما أن التهديد الذي عانته الكويت أصاب كافة أرجاء الوطن العربي .

٢ ـ الأمن القومي العـربي لم يعد ولم يكن قاصراً على البناء العسكري وحده أو الـدفاع القومي فقط ، ولكنـه مسألـة تتخطى ذلك . فهـو مسألـة مجتمعيـة لها أبعـادها السيـاسيـة والاقتصـاديـة والاجتماعية . وبدون تلك الأبعـاد يصير تراكم السلاح عبئا على القدرات العربيـة وليس إضافة لها ، إذ يزيد من احتمالات الاختراق الأجنبي أو الإعداد العسكري لمصادر التهديد . كما أن زيادة القـوة العسكريـة وحدهـا يفتح احتمالات أوسع للنظم العسكـرية التي تصير بـذاتها معرضـة للمخاطر في الداخل والخارج .

٣ ـ المنظور القومي للأمن العربي لا يعني إغفال الخصوصيات القطرية أو دون الإقليمية ، إذ أنه ، من

---

(٢٩) القضية الفلسطينية في شهر ، **مرجع سابق** ، ص ٢٧ .

(٣٠) مؤتمر القمة العربي غير العادي ، المملكة الأردنية الهاشمية : عمان ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٣ ـ ٢٤ .

(٣١) مؤتمر القمة العربي غير العادي : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **مرجع سابق** ، ص ١١ ، ص١٤ .

ناحية ، ليس هناك تعارض بين المستويين : القومي ، والقطري ودون الإقليمي ، ومن ناحية أخرى فإن الأمن القومي العـربي هو حاصل جمع أمن كل دولة عضـو في النظام العربي . فالتهـديدات التي تواجه الوطن العربي هي تهديدات لكافة أطـرافه ، بينما قد توجد مصادر تهديد تخص أحد الأقطار فقط أو ربما نظاماً فرعياً داخل الوطن العربي ولا تهدد الوطن العربي كله .

٤ ـ الأمن القـومي العربي يشمل جسد النظام العـربي . مؤدى ذلك أن أي تهديد لأطرافـه الشرقية أو الغربيـة أو الجنوبية أو الشماليـة أو لقلبه يعد تهديـداً للأمن العربي الشـامل . وهكذا يصير من اللازم تأمين البـوابة الشرقيـة (الخليج العربي) ، والبوابـة الغربية (المغـرب العربي) والبـوابة الجنوبية (النيـل) والبوابة الشمالية (سوريـة ولبنان ومصادر المياه) وذلك لحمايـة قلب النظام وبقية الجسد . ولا يمكن أن يكون القلب آمنا دون تأمين تلك الأطراف ، ولايمكن أن يكون مهدداً دون تهديد أمنها .

٥ ـ أية استراتيجية تستهـدف حماية الأطراف استناداً إلى قدرة الأطراف الذاتية وحـدها أو بالتعاون مع أطراف خارجية لن تكون كافية لحماية أمن تلك الأطراف ، ناهيك عن الأمن القومي الشامل . مـؤدى ذلك أن استراتيجية حمايـة الأمن القطـري ، والأمن دون الإقليمي ، والأمن القـومي لن تكون فعالة إلا اذا تمت بـالاتفاق بين الدول الداخلة في النظام العـربي أو على الأقل الدول الفاعلة فيه (Central actors) .

إن رسم استراتيجيـة حماية الأمن القطري أو دون الإقليمـي بالتعاون مـع دول الجوار أو إحدى القوى العظمى أو الكبرى لا يمكن أن تكون فعالة في المدى الطويل بالنظر إلى أطماع تلك الدول والقوى ، ورغبتها في اختراق الأمن العـربي وسعيها نحو دعم نفـوذها السياسي والاقتصـادي والعسكري . إن هذه القوى الداخلية تنمي وتغذي عوامل التنافر (Centrifugal) بين أعضاء النظام العربي ، وتحد من عوامل الجذب والتكامل فيه (Centripetal forces) . وهذا يتوافق مع مصالحهـا القومية ويتعارض بالضرورة مع المصالح العربية .

وهكذا فـان السياسـات الأمنية العـربية لابـد أن تكون قـومية ، مـع السماح بالسيـاسات دون الإقليمية التي تقوّي ولا تضعف التوجهـات والأبعاد القومية . وفي هذا الإطار لابـد من تجديد الدعوة إلى الأبعاد الآتية :

ـ البعد الأول : إنشاء مجلس الأمن القومي العربي :

يضم هذا المجلس رؤساء وملوك الدول العربية ووزراء الدفاع بها ورؤساء هيئات الاستخبارات ، هـذا فضـلاً عن نخبة من الخبراء والمتخصـصين الـذين يعملون كمستشـارين ، ويقوم المجلس بما يلي: (أ) تحديد مصادر تهديد الأمن القومي العربي ، بما في ذلك التهـديدات التي تواجه أقطاراً بعينها أو نظماً فرعية معينـة ، (ب) حصر القدرات القومية الـلازمة لمواجهة تلك المصادر ، مـع دراسة كيفية

تعبئتها عند الضرورة ، (ج) رسم السياسات الأمنية ، سواء تعلقت بالالتزامات أو بناء المؤسسات، (د) وفي حالة الطوارئ يحدد المجلس لأعضائه وللمؤسسات القومية الملائمة كيفية مواجهة مصادر التهديد وحماية الأمن القومي العربي .

ـ البعد الثاني : القوات العربية المشتركة :

جوهر الترتيبات الأمنية العربية يدور حول تشكيل قوات عربية مشتركة على نمط القوات المشتركة للأحلاف العسكرية . وتعد هذه القوات ، متى تم انشاؤها ، أداة مجلس الأمن القومي في تحقيق الدفاع عن الوطن العربي ضد التهديدات الخارجية . وتتشكل هذه القوات من قوات تخصصها الدول العربية للقيادة العسكرية المشتركة ، على أن تكون خاضعة لتلك القيادة ، وتتلقى أوامرها منها . وتتحدد مواقعها وتسليحها بقرارات من مجلس الأمن القومي العربي ، فهو الجهة التي تتبع لها كذلك القيادة العسكرية المشتركة لهذه القوات .

ـ البعد الثالث : الصناعة العربية للسلاح :

لا يخفي على أحد ما تؤدي إليه واردات السلاح من تبعية للدول المصدرة : سواء في الشرق أو في الغرب ، لما تنطوي عليه تلك التجارة من شروط سياسية صعبة وتكلفة اقتصادية تنوء بها ميزانيات معظم الأقطار العربية . كما تؤدي هذه التجارة بصورة أو أخرى إلى الاختراق الخارجي للأمن القومي ، وربما إلى تسريب قدراتنا الدفاعية إلى أعدائنا ومصادر تهديد أمننا .

لا شك أن أحد الحلول الضرورية لهذه المسألة يكمن في إنشاء وتطوير الصناعة العربية للسلاح ، وخاصة أن بعض جوانب البنية الرئيسية متوافرة في إطار الهيئة العربية للتصنيع . كما أن الخبرات الفنية متوافرة . ورؤوس الأموال لا تعد مشكلة كبيرة بالنسبة إلى عدد من الأقطار العربية . تبقى مشكلة الإرادة السياسية القومية . على أنه ينبغي أن تتولى جهات فنية متخصصة إدارة هذه الصناعة والاشراف عليها ، حتى لا تكون رهينة بصورة دائمة للظروف السياسية التي تمر بها العلاقات العربية ـ العربية .

وفي هذا الصدد لا بد من الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية . فمن ناحية ، تنفق إسرائيل أكثر من ٣٥٪ من ميزانية البحوث العلمية على البحوث العسكرية ، حتى صارت الصناعات العسكرية الإسرائيلية ركنا أساسياً من أركان الاقتصاد الاسرائيلي ، إذ تسهم بنسبة ١٦٪ من الصادرات

الإسرائيلية ، بقيمة تتراوح بين ٧٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار سنويا [٣٢].

ـ البعد الرابع : الانفراج السياسي الداخلي :

ليس من المقبول أو الممكن في ظل الانفـراج السياسي الداخلي في مختلف دول العالم ، خـاصة الدول الاشتراكيـة ، أن تظل النظم السيـاسية العـربيـة تغفل هذا البعـد الهام في تحقيق الأمن والاستقـرار السياسي . فليس من الممكن أن يظل المواطن بعيداً عن العمل السياسي ، مهما كانت الحجج التي تسوقها النظم السياسية ، خصوصاً فى ضوء تطور واتسـاع خدمة التعليم التي تؤدي إلى زيادة درجة الوعي السياسي لدى المواطنين ، وبصورة أخص نتيجة لازدياد الاحتكاك والاتصال بالعالم بمختلف وسائل الاتصال وعلى رأسها التليفزيون .

بيد أن عملية الانفـراج السياسي ، رغم أهميتها أو حتميتها ، فإنها مسألـة داخلية تتعلق بكل نظام سياسي على حدة . ويا حبـذا لو تمت داخل النظم السياسية كافة . والحقيقـة المؤكدة أن عملية الانفراد صارت حتمية .

إن التكامل بين هذه الأبعاد الأربعة على المستوى القومـي ، يمكن أن يطور مفهوما أكثر دقة وأكثر قوة للأمن القومي العـربي ، وهو مفهوم شامل موضوعيا وجغرافياً . وهـو مفهوم لا يرتبط بموقف انتهاك أو واقعـة تهديد ، ولكنه مفهـوم ديناميكي دائم متطـور بتطور الظروف التي يعيشهـا الوطن العربي كنظام فرعي ضمن النظام الدولي .

---

(٣٢) جوئيل بينين «إسرائيل : الاقتصـاد السياسي ومستقبل الدولة العسكـرية» **المستقبل العربي** . العـدد ٩١ ، سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ص ١٠٢ ـ ١١٤

خاتمــة

لا شك أن التحول في بناء وهيكل النظام الدولي الراهن يؤثر على مفهوم الأمن القومي ، حيث يعود به إلى المفهوم العسكري من ناحية ، وإلى المصادر الخارجيـة للتهديد من ناحية أخرى . ولا شك أيضاً أن أزمة الخليج الثـانية ، التي أسهمت في زيادة الوجـود ومن ثم النفوذ الأمريكي في الـوطن العربي ، تؤدي إلى تشتيت مفهـوم ومضمون الأمن القـومي العربي ، حيث تختلط مصـادر التهديـد بأطراف التأييد . ومن شأن ذلك أن يـؤثر على أجيالنـا القادمة التي قد تجد صعـوبة في معرفـة من هم الأعداء ومن هم الأشقاء ومن هم الأصدقاء .

وإذا كان من الضروري بناء الثقة مـع أطراف دولية خارجية ، فالأهم أن يتم بنـاء الثقة وتقويتها بين مختلف الأطراف العربية توطئة لتعبئة قدراتنا بصورة تؤدي إلى التوازن بيننا وبين أعدائنا [٣٣] ، بهدف حماية أمننا القومي .

---

(٣٣) وهذه مسألة تحتاج وحدها لدراسة أو عدة دراسات علمية .